سيميائية الخطاب السياسي
"سلطة التأطير والتصنيف"

أ.د. جمال حضري
جامعة سطيف 2

أولا-الإشكالية ونموذج التحليل:

أ- الإشكالية: يصنف الخطاب السياسي عموما ضمن الخطابات التي تستعصي على التناول الموضوعي، وذلك لشحنتها التأثيرية ومنطلقها الذاتي حتى اقترن السياسي بالمتلاعب وعدت السياسة فنا للخداع كما كان الاعتقاد قبل أن تعتمد الخطابة الاستشارية كأحد مكونات الخطابة في البلاغة اليونانية القديمة[1]. وظل الأمر كذلك وسيظل طالما كانت المصادرة على كون الخطاب السياسي فضاء لتلقي المعرفة أو مطالبا بتحقيق التكافؤ مع الواقع. أما إذا أُدرِج هذا الخطاب ضمن كونه اللغوي الصرف فقد تنكشف قيمته التفاعلية ووسائله التواصلية وقواه التأثيرية دون محاكمته بمعايير خارجية قد تفضي إلى إهمال كل هذه المكونات. لعل هذا المنظور يعكس الحراك المعرفي الحالي الذي يريد تجاوز المنظورات المعيارية لصالح منظورات أكثر نسبية وأقرب إلى الذاتية. إنها عودة إلى الإنسان والخطاب الإنساني بكل ما يعنيه ذلك من إعادة الاعتبار لتضافر الرؤى وتداخل المناهج في استقصاء الظاهرة الإنسانية. فهل نتوفر على أدوات تلتقط واقعة الخطاب السياسي وهي تتلاعب بالأفكار والتصورات. ذلك ما تحاوله الدراسة وهي تستعين بدورة التواصل من جهة وخطاطة السرد السيميائية لتنسج شبكة تستطيع صيد منطق الخطاب السياسي وهو يمارس هوايته أو غوايته الإقناعية.

ب- نموذج التحليل: باعتبار الخطاب مرسلة تلفظية يمكن للخطاب السياسي أن يندرج ضمن الخطاطة العامة للتواصل: **مرسل -رسالة – مرسل إليه**

لكن شدة عموميتها تسقط الكثير من خصائص الخطاب التي تشكل **هويته** السياسية و**فعاليته** الحجاجية وبالأساس استهدافه لخطاب مضاد، مما يستدعي تعضيدها بالخطاطة السردية السيميائية[2]:

المنارة للاستشارات

مرسل – فاعل - مرسل إليه
مساعد – موضوع – مضاد

ويستجيب الخطاب[3] -موضوع الدراسة-بمرونة لهذه الخطاطة التواصلية-السردية مما يدل أيضا على عموميتها الأولية، لكن تدقيق المواقع التي تشغلها البنية التمثيلية ستبرز تفسيرا ملائما للنص.

إن مرسل الخطاب وهو يمارس "سلطة التلفظ" يوزع المهام والتكاليف وبالتالي يؤسس الفاعل الذي يؤدي مهمة معينة ستتضح في نص الخطاب. وتجاه هذه المهمة المحددة سيكون دور المضاد حيويا لتأسيس المهمة أولا وتأسيس البرنامج الأساسي الذي ينهض الممثلون بشغل مراحله.

ولأن المضاد ليس مجرد عائق تجاه البرنامج الأساسي، فسنكون إزاء برنامج مضاد يسعى لإفشال ضده ومن هنا تتأسس بنية سجالية ونزاعية يلعب فيها البعد الحجاجي دورا مهما لتغليب برنامج على آخر. فالخطاب مرسلة إقناعية ولا إقناع إلا بوجود عوائق من ذات الطبيعة ومن ذات المستوى أي إن العوائق تطرح خطابا إقناعيا مضادا يتجه إلى ذات المرسل إليه وهنا بؤرة السجال وجوهرية عملية التأطير والتصنيف التي ينتهجها الخطاب في إستراتيجيته التواصلية.

ثانيا-منهجية التحليل: عادت الدراسات السيميائية إلى التقاط ما سبق لها استبعاده منهجيا أي البعد التلفظي من حيث محاولتها تفادي كل ما يتعلق بالذات لكونه يقع خارج اختصاصها ويجاوز إمكاناتها. ولكنها في هذه العودة بقيت محافظة على مصادرتها. حيث أعيد إدراج البعد التلفظي ضمن المسار السردي ليستوعب باقي المدارج ويشكل إطارا معرفيا كليا لها يستهدف الإقناع[4] كما ذهب إلى ذلك جوزيف كورتيس[5] في آخر مؤلفاته وكذلك منار حماد في مقال له حيث يقول: "إن تمفصل نظامي التلفظ الملفوظ والملفوظ الملفوظ يسمح باستعادة أفق التواصل الإنساني عموما.." [6].

وما يمكن استثماره من هذا الأفق التلفظي هو تطبيق ترسيمة السرد على البعد التلفظي، فيغدو المتلفظ مرسلا يمارس عملية تطويع ليصل فاعلا بموضوع، ولديه مرسل إليه يتلقى الرسالة-الملفوظ ويستفيد من عقد الصلة بين الفاعل والموضوع المستهدف. ولأن التواصل يقع على البعد المعرفي كما أشار كورتيس فإن فعل المرسل إقناعي أساسا أي يقع ضمن التطويع، أما عمل المرسل إليه فيتمثل في فعل الاقتناع. فإذا علمنا أن مثل هذا التواصل غالبا ما يكون محل تشويش ومنازعة كان تفريع كورتيس للخطاطة التواصلية عمليا

المنارة للاستشارات

جدا بحيث يتشظى المرسل إلى ضد هو المرسل المضاد والمرسل إليه إلى مرسل إليه مضاد[7]. وهو ما يسمح باستيعاب نزاع الخطابات السياسية.

ثالثا-اختبار النموذج التواصلي: لا تتضح كفاءة النموذج التحليلي المقترح إلا من خلال استيعابه لمعطيات النص، والتحقق من ذلك يتم بعرض النموذج عليها ومحاولة تكييفه كلما نتأت المعطيات عن إطاره لأن المهم ليس حشر النص في البنية ولكن تطويع بنيته لتعكس النص.

انطلاقا من الخطاطة التواصلية المطعمة بالمكونات السردية يمكن تقسيم النص حسب تلك المكونات: ما تعلق بالمرسل، ما تعلق بالمرسل إليه، ما تعلق بالرسالة (أو الموضوع)، ما تعلق بالمضاد وما تعلق بالمساعد وما تعلق بالفاعل.

1-مقاطع النص ودائرة التواصل:

1-1 مقطع عقد الصلة بين المرسل والمرسل إليه: "السلام عليكم.. إنها تزهر عزة ومناعة" (ص1).

يتجاوز الخطاب بالتحية وظيفتها التعاقدية إلى وظيفتها التقييمية (أو التتويجية) بصورة استباقية: فهي هنا ليست استهلالية بل ختامية تقوم باستعراض مكونات المرسل إليه انطلاقا من برنامج منجز أو هو قيد الإنجاز: "كل من سهر ويسهر على منع الفتنة ووأدها في جحورها الكريهة" و"فصول المؤامرة تزهر في سورية.. إنها تزهر عزة ومناعة". وبالتالي فإن التحية الافتتاحية ليست محايدة بل مشحونة تماما وتتضمن بذور ومقدمات ما سوف يتطور عبر الخطاب.

وهذه بداية تحوير للمكونات القواعدية للسرد حيث يَرِدُ التتويج مقدما على استعراض المنجزات، وهي أول صور التجنيد والتحفيز لما سيعرض من تكليفات.

1-2 مقطع قناة التواصل: يشير الخطاب إلى هدف التواصل "عبركم" مع "كل مواطن". ولتحقيق ذلك "أردت أن يكون لقائي معكم مباشراً" (ص1). فالخطاب يستهدف "كل المواطنين" ولكنه يتواصل فعليا مع البعض منهم بشكل مباشر حتى يتعدى اللقاء مجموع الحاضرين إلى كل الغائبين، معتبرا ذلك "ترسيخاً للتفاعل والعفوية اللذين ميزا العلاقة بيننا" (ص1): إنه يستبدل الكل بالجزء، ويعتبر الإنابة خطابا مباشرا.

المنارة للاستشارات

1-3 مقطع المرسِل: يعتبر المرسل أن إنابة البعض في تلقي الخطاب عن الكل كافية لتحقيق التواصل المرجو: "وكنت أتمنى ..أتواصل معكم جميعاً" (ص1). إن كفاية القناة المباشرة عبر حضور تمثيلي تنطلق في الواقع من المصادرة على المرسل لا على المرسل إليه، فوصول الخطاب -في الواقع-إلى هؤلاء "المتلقين-النواب" يحقق "الشعور بالتواصل" بالنسبة للمرسل بغض النظر عن الطرف المقابل هل تحقق له "نفس الشعور بالتواصل المباشر" أم لا. وهذا مثال عن التمركز الشديد حول ذات المرسل الذي سيجعل الخطاب مثقلا بالأهواء[8].

1-5 مقطع الرسالة-البرنامج:

ينحو الخطاب إلى التركيز على الحالة المستقبلية جاهدا في جعل الحالة الحاضرة جزءا من الماضي: "أيام صعبة مرت علينا ..خيمت على بلدنا" (ص2) وهنا تبرز أهمية العامل الزمني الذي حُكِم من خلاله على الخطاب "بالتأخر"، وكأنه إستراتيجية تستهدف سلك الخطاب ضمن الإنجاز[9] المتجاوز للحالة الراهنة، أي إن المقصود بإلقاء الخطاب ذاته هو إعلان تجاوز الراهن إلى المستقبل.

وعملية التجاوز لم تكن بقرار ولكن عبر تأطير الحالة الراهنة عاطفيا من خلال "استعظام الخسائر الناجمة" وفكريا من خلال "تأملها كتجربة ذات جانبين سلبي وإيجابي" يمكن استثمارها مستقبلا (ص 2)، وجعلها محل تساؤل: "ومن البديهي أن يكون السؤال السائد اليوم ما الذي يحصل.. ولماذا.. وهل هي مؤامرة ومن يقف خلفها.. أم هي خلل فينا فما هو هذا الخلل" (ص3)، ليتم إدراجها ضمن نتائج البرامج المضادة أي "التآمر": "لا أعتقد أن سورية مرت بمرحلة لم تكن فيها هدفاً لمؤامرات مختلفة.." (ص3).

ومن ثم تستوعب الأزمة كحالة مألوفة وليست وليدة مستجدات وبالتالي يعتبر البرنامج المضاد استمرارا للبرامج المضادة التي يتحتم معالجتها أي تحضير البرنامج المكافئ من هذا المنطلق "التآمري" الذي يستهدف "سورية" إما "لجغرافيتها" وإما "لمبادئها" (ص3)، وهذه هي النتيجة الوحيدة التي يقبلها الخطاب كإطار استيعابي: "البعض يقول إنه لا توجد مؤامرة وهذا الكلام غير موضوعي.." (ص3).

المنارة للاستشارات

1-6 مقطع البرنامج المضاد: عطفا على محاولة استيعاب الخطاب للحالة الراهنة المضطربة يتم تفصيل تدخل العامل المضاد في صورة ممثل خارجي وليس ممثلا داخليا: "فماذا نقول عن المواقف السياسية الخارجية.. وماذا نقول عن الضغط الإعلامي وماذا نقول عن الهواتف المتطورة..هو بكل تأكيد مؤامرة" (ص4).

هما إذن شقان في تشكيل البرنامج المضاد: الشق السياسي وهو الذي يريد من "سورية": "تنازلوا عن كل ما تتمسكون به من مبادئ وحقوق ومصالح وسياسات وغيرها"، والشق الإعلامي الذي يسكت الخطاب تماما عن هدفه ولا يثير غير وسيلته: "الهواتف المتطورة" والتي يستخدمها الممثل المضاد كصورة للعامل المضاد الداخلي والمصنف بمقولة "التخريب".

وبناء على ذلك التصنيف، يكون البرنامج المضاد مركبا كالتالي:

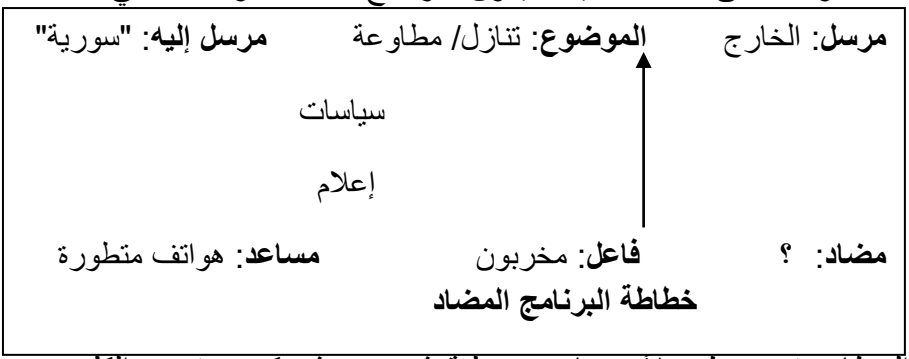

الخطاب في معظمه لأنه يمارس عملية شحن وحشد كي يستجمع الكل ضمن دور المضاد للبرنامج المضاد، خاصة وأنه يمارس اختزالا مقصودا للبرنامج الذي أحاله من قبل على عامل خارجي، فعاد واقتصر على تفصيل شقه الداخلي متبنيا برنامجا يكافئ "التخريب" تحت مقولة ضمنية مضادة هي "التعمير": "ولكن لن نضيع وقتنا ..لن أعير الاهتمام لأي شيء خارجي لا سلباً ولا إيجاباً" (ص4).

1-7 مقطع المرسل إليه: يتكون هذا العامل من ثلاث فئات:

أ-المطلبيون: هذه الفئة يعتبرها الخطاب "محقة"، لكنها اتخذت "الوسيلة الخاطئة لإيصال مطالبها"، ولأن المسألة تواصلية أساسا فإن "البرنامج الإصلاحي" يعدها بعملية تواصلية أنجع: "وعلينا جميعاً في مواقع المسؤولية أن نستمع إليهم ونحاورهم ونساعدهم تحت سقف النظام العام" (ص4). في

المنارة للاستشارات

المقابل يطلب منها الابتعاد عن الانخراط في البرنامج المضاد، وبالتالي فالعلاقة تبادلية وفق جهات الفعل[10] التالية:

التناسب الخاطئ	تحقيق المطالب / زعزعة الأمن	=	حفظ النظام / إهمال المطالب
التناسب المطلوب	تحقيق المطالب / واجب الدولة	=	خرق النظام / ممنوع على الناس

هذا البناء المنطقي لعلاقة التبادل المقترحة ينطوي على مراوغة في الانتقال من التناسب الأول إلى التناسب الثاني. فبنية التناسب الأول تقوم على منع الجمع بين المتضادات: فتحقيق المطالب بزعزعة الأمن ممنوع كحفظ النظام بإهمال المطالب. وعليه فإن تصحيح التناسب كان يتطلب ما يلي: تحقيق المطالب دون زعزعة الأمن كحفظ النظام دون إهمال المطالب. لكن الخطاب نحا إلى تناسب جديد بحيث جعل تحقيق المطالب واجبا على الدولة بينما يمنع بتاتا زعزعة الأمن: إن الدولة موجهة بالوجوب بينما الشعب موجه بالمنع (ص4).

ولكي يستوعب برنامج الإصلاح هذه الفئة "بمتظاهريها وغير متظاهريها" يتم استدعاء نموذج معالجة تاريخي يوصم بـ"المرحلة السوداء"، وهذا نوع من التناص التاريخي لتحقيق المشروعية، يتم من خلاله تشبيه المشروع المضاد بتلك المرحلة أو تمرير عملية إسقاط الماضي على الحاضر ولكن دون تكرار الخطأ: "عملياً حمّلنا نفساً وزر أخرى وهذا الشيء غير صحيح " (ص5).

ب-الفئة الثانية: هؤلاء من "خصوم الدولة" الذين وجد المرسل فيهم رافدا للعامل المضاد وبرنامجه، فاتجه إليهم من خلال تصنيف جديد[11] على أساس قضائي من خلال الفصل بين الجرم الجنائي وغير الجنائي "أي الأمني". وهو تصنيف يراد به تأطير هذه الفئة وتغيير موقعها من التضاد إلى موقع المساعدة أو على الأقل إلى الحياد، إنها نقلة من "الطريق الخاطئ" إلى "الاندماج بمجتمعهم" (ص 5).

المنارة للاستشارات

ج-الفئة الثالثة: إنها فئة المضاد التي تُفعّل الصراع وتولِّد حركيته ودلالته. ليست خطورة المضاد في عدده، فهو قليل، لكن الخطورة في فكره، أي في توفره على برنامج مختلف: "أما المكون الثالث فهو الأكثر خطورة .." (ص6). يصنف البرنامج المضاد على أنه متطرف ثم تكفيري: والتصنيف الأول شائع يسلك أصحابه ضمن الخارجين عن "وسطية المجتمع" إذ لا طرف إلا بوسط، والمرسل يسلك نفسه ضمن وسطية المجتمع ويرمي بالمضاد إلى الطرف والهامش. أما التصنيف الثاني فيتم من منظور الطائفة وليس المجتمع. إذ لا يخفى أن "التكفير" مقولة يصنف بها "الشيعة" خصومهم من السلفيين، ومن هنا ينزلق الخطاب وهو يبحث عن مقولاته التصنيفية إلى منازلة المضاد على أرض الطائفية، وهذه هي الآثار المنعكسة للعبة التصنيف والتي لا ينجو منها مرسلُها فيسقط ضحيةً لها. ويستدعي الخطاب مرة أخرى "المرحلة السوداء" لكن من أجل رَكْنِ البرنامج المضاد ضمن "الاستمرارية الكفاحية" لـ"نحن" الذين "جربوا واختبروا" وانتصروا بـ"منع التسلل" إلى سورية بفضل "الشعب الواعي والحكيم" (ص6).

إن الخطاب لا يستدعي تلك التجربة إلا لتبرير "البرنامج الحالي"، فهو حجاج إقناعي بالمشابهة والمقارنة: إنه يستدعي برنامجا شبيها في مواجهته لنفس البرنامج المضاد، وحلوله تمت تجربتها واختبارها والانتصار فيها والفاعل كان "الشعب". وهذا التأطير للمضاد تاريخيا بالإحالة على التجارب السابقة ثم تأطيره مكانيا بالنفاذ من الخارج يؤدي إلى اعتباره عدوانا على كيان الدولة ويبرر لها المواجهة أمنيا، ولذلك يصر الخطاب على أن يكون التطابق تاما بين تجربة التعامل السابقة والحالية لأن ما يترتب عليها هو استمداد مشروعية المواجهة والابتعاد عن أطروحة المشروع المضاد في "التغيير الجذري"، فكلما تحققت صور التطابق كلما كان تأطير البرنامج المضاد ضمن مظاهر العدوان على الوطن المتكررة "قبل الاستقلال وبعده": "واليوم لا نرى هذا الفكر مختلفاً عما رأينا منذ عقود فهو نفسه ..كلما وجد قناعاً يلبسه، فهو يقتل باسم الدين ويخرب تحت عنوان الإصلاح وينشر الفوضى باسم الحرية" (ص 6):

الدين	←	القتل
الإصلاح	←	التخريب
شعار الحرية	←	نشر الفوضى

تأطير البرنامج المضاد

والمراد هو إفراغ المكونات من مدلولاتها المعتادة وشحنها بالتأويلات المطلوبة حتى تنسجم مع البرنامج الإصلاحي للمرسل بحيث يكون البعد الأمني أرضيته الصلبة.

ويتوج هذا التأطير بإدراج فكر البرنامج المضاد ضمن حالة التطرف العالمية حتى يتم تعويم المسألة كليا واعتبار ما يواجهه المرسل في فضائه جزءا مما تواجهه البشرية من هذا المد: "من المحزن أن يكون في أي مجتمع في العالم مجموعات تنتمي لعصور أخرى عصور غابرة.." (ص6).

وبعد وضع البرنامج المضاد في خانة "الخروج على القانون" يتم استعراض وقائع تنسب لأصحابه حتى تتم البرهنة على مرور أصحابه إلى تنفيذ مراحله كما يريد المرسل أن يقنع المرسل إليهم المتبقين "وعندما فقدت المبررات كلياً كان استخدام السلاح هو الخيار الوحيد أمامهم لتنفيذ المخطط ". (ص 6 و7).

وتقع هذه الوقائع-الذرائع:

أ- على الصعيد الداخلي: وخلاصتها أن البرنامج المضاد يقف تماما ضد "حياة المواطنين" (ص 7).

ب-على الصعيد الخارجي: وخلاصتها "إضعاف الموقف السياسي الوطني المتمسك بالحقوق.." (ص 7)

1-8 مقطع الفاعل: لم يكن التأطير الحثيث للبرنامج المضاد إلا أسلوبا لحشد الفاعلين والمساعدين لتنفيذ أدوارهم. وكان التوسع في سرد "وقائع-ذرائع" تنفيذ البرنامج المضاد من أجل إعطاء نماذج عن انخراط شرائح تمثل الفاعل أو المساعد (أي معيق البرنامج المضاد) في أداء دورها ضمن برنامج المرسل، إما كفاعل:

أ-رئيسي: أي الفاعل المنوط به مواجهة الفئة الأخطر مع تبرير تلك المواجهة "المهم أنهم كانوا يمتلكون أسلحة متطورة.. وأيضاً أجهزة اتصال" (ص7).

ب-ثانوي: وهو فاعل من حيث التكليف ولكنه في واقع الأمر مكمل للفاعل الرئيسي أو تغطية وحجاب لأداء الفاعل الرئيسي حتى لا تبدو المواجهة عسكرية تماما، ولذلك تبدو وقائع التمثيل على تدخل الفاعل الثانوي محاولة لإضفاء مسحة من "التكافل الشعبي" مع "برنامج الإصلاح" في شقه "الأمني":

المنارة للاستشارات

"وحاولوا أن يرتكبوا مجزرة أخرى.. لولا تدخل أهل المدينة " (ص7) ومن هنا إصرار الخطاب على إبراز كثرة هذا الصنف من الفواعل وتأطيره من خلال اعتباره الموقع الذي يعكس "الوطنية" أي تأييد "البرنامج الإصلاحي": "هناك أشخاص كثر حاولوا أن يقوموا بأعمال مشابهة.. منع الفتنة في أماكن مختلفة من سورية ..". (ص 8)

هذه هي عناصر دائرة التواصل كما تم رصدها في الخطاب وبالتالي فقد استجابت فرضية التواصل لمعطيات النص لحد الآن. وما تبقى من الخطاب لا يعدو أن يكون توسيعا[12] لأحد عناصر الدائرة، خاصة البرنامج الرئيسي للمرسل من خلال سرد خطواته وبعض تفاصيله وتحديد آليات التواصل وفعاليتها وتفضيل التواصل المباشر أي استحضار مشكلة قناة التواصل التي سبقت الإشارة إليها لكنها تعاد للإقناع والترسيخ[13].

-**توسيع البرنامج المضاد**: يوسع الخطاب الحقل الدلالي لمصطلح "التخريب" ليتجاوز المدلول المادي إلى المدلول المعنوي: ".. لكنني أقصد بالدرجة الأولى التخريب النفسي والأخلاقي والسلوكي .." (ص8) وهذا الأمر يستتبع توسيعا لمدى البرنامج الرئيسي وتوسيعا لأصناف الفاعلين المنخرطين في إستراتيجيته. وقد حدد المرسل عنصرا إضافيا باعتباره مستهدفا في "عملية التخريب المعنوي" وهو عنصر "الأطفال" (ص8) بهدف ممارسة استقطاب إقناعي على:

-البعد العاطفي: من خلال وصم البرنامج المضاد باستهداف فئة هشة وبريئة

-البعد الوجودي: من خلال وصم البرنامج المضاد بكونه تهديدا حاضرا ومستقبليا لكيان الدولة وهيبة مؤسساتها.

توسيع قناة التواصل: وتمليه بداية عرض خطوات "البرنامج الإصلاحي"، لكن ذلك التوسيع أضاف لخطاطة التواصل الأولى احتمال وجود تشويش عبر "التصفية أو الفلترة" يعيق وصول المعلومات هذه المرة من المرسل إليه إلى المرسل (ص9)، وفي سبيل ذلك تندرج إزالة هذه العوائق المحتملة ضمن "مشروع الإصلاح" أي إصلاح قنوات التواصل في شقه التصاعدي من القاعدة إلى القمة، وتحت هذا العنصر المستجد يتم تمرير "إدانة ذاتية" من خلال إمكانية وجود "خلل هيكلي" في مؤسسات الدولة.

المنارة للاستشارات

هذه الإدانة ليست إلا صورة للتتويج السلبي لبرنامج الحالة السابقة، كما أنها إجابة ضمنية على تساؤل سبق للمرسل طرحه في البداية حول مكمن الخلل (ص 2). وإذا غطى المرسل عليها بوضعها على بعد عاطفي ضمن ثنائية: التواصل الحميم والتواصل عبر الوسائط، فإن انبناء خطوات "الإصلاح التالية" على محصلة هذا التواصل المباشر يجعل المرحلة السابقة مرحلة "الفشل" المقنع. ولذلك يصرح المرسل: "كانت لقاءاتي مفيدة .." (ص9) كنتيجة لتغيير نمط التواصل وهو ما أدى إلى تبادل الموقع الذي مكن المرسل إليه من فرصة إرسال وصف واضح لمرحلة الفشل: "بأن دولتهم ابتعدت عنهم سواء ببعض السياسات أم ببعض الممارسات." (ص9). وهذه إدانة ثانية وإشارة أخرى للخلل الذاتي بما يصب في صالح البرنامج المضاد الذي اشتغل في الحيز الفارغ من وجود الدولة.

توسيع الرسالة-المشروع: وفي خضم الإدانة الذاتية والتقييم المقنع للمرحلة السابقة يضيف الخطاب إلى عوائق الإصلاح عنصر "الفساد" مما يوسع "البرنامج الإصلاحي" إلى أن يكون مبادرة فورية للقضاء على هذا المعيق الجديد الذي تكمن خطورته تحديدا في تغذية أطروحة المضاد (ص10). وذلك يعني بالنسبة للمرسل تعزيز المؤسسات لأن "تفشي الفساد" ناتج عن "غياب المؤسسات" والتي هي "الضامن والحامي للحالة الوطنية لتحل محلها الانتماءات الضيقة" (ص10).

غير أن الفساد أصبح بمثابة برنامج مضاد آخر تمكن بالفعل من إنجاز رؤيته عبر تفكيك المؤسسات والتفرقة بين المواطنين وإفساد الأخلاق. برنامج آخر لا علاقة له بمصالح المواطنين ومطالبهم. ولكن الخطاب لا يذهب إلى أقصى التحليل ليصل إلى نتيجته البديهية، وإنما يصنف الفساد إلى:

-مؤسساتي

-وسياسي

ويحصر المعالجة في الصنف الأول مضحيا بالمنفذين ومعززا المؤسسات، وبالتالي يقوم بنفسه بتقييم برنامجه[14] السالف ولا يترك التقويم "للشعب": "لا بد إذاً من العمل فوراً لتعزيز المؤسسات ..". (ص10)

وفي ضوء هذا العائق المستجد الذي يختزل فيه حجج البرنامج المضاد، يحدد المرسل للمرسل إليه دورا جديدا في برنامج الإصلاح هو "المشاركة والرقابة" على مسلك الفواعل المنفذين دون الاختيار والتغيير أي قصر عملية "التقييم" على المرسل ذاته[15].

المنارة للاستشارات

وعلى البعد التواصلي، تستحدث آلية جديدة هي كيان "للحوار الوطني"، هدفها جر الجميع نحو المساهمة في بلورة ما يقترحه المرسل من خطوات: "..بل هو حوار كل أطياف الشعب حول كل شؤون الوطن" (ص10). وقد يبدو هذا التأطير لقناة الحوار شاملا وقادرا على الانفتاح على كل مكونات الشعب (ص10-11) لكنه يصبح في هذه الحالة تعويما (أو تمييعا) للآلية فهي تشمل الجميع وتتكلم في كل شيء. ولأن الحوار مطلب العامل المضاد والباعث عليه هو وجود برنامج "سياسي" بديل، فإن توسيع نطاقه أطرافا ومواضيع يغرق المضاد كطرف وكمطالب في بحر المشاركين وموضوعات الحوار، هذا عدا عن الزمن الذي تستغرقه مثل هذه الوسيلة. لقد استحوذ المرسل على مطلب المضاد ومطته بحيث غدا استفراغا للشحنات وخلطا للأولويات وتلبيسا على المهمات وتجزيئا للمطالب وتعطيلا لمشروع "التغيير الجذري": "من هنا انطلقت الفكرة الأساسية حول إطلاق حوار وطني تشارك فيه أوسع الشرائح الاجتماعية والفكرية والسياسية.. وآجال محدودة" (ص11).

ثم يعود الخطاب إلى المشروع مبرزا تفصيلا جديدا وفق مقولة ثنائية عاجل/آجل:

-فهناك بنود من المشروع "ملحة" (ص17)، ووجه الإلحاح يتمثل في كون هذه البنود تصب مباشرة في صلب مشروع العامل المضاد، وإجابتها تؤدي تلقائيا إلى سحبها من لوائحه كما تؤدي إلى إفشال استقطاب المرسل إليه في صف المرسل المضاد.

-وهناك بنود في المشروع "أكثر إلحاحا" ووجه الشدة فيها أنها متعلقة مباشرة بالحياة اليومية للمرسل إليه وهي لذلك كفيلة بتحويل قناعاته بشكل سريع لينخرط في مجال تأثير البرنامج المضاد، فكلما كانت الحاجات حساسة وأكثر التصاقا بالمعيش اليومي كان دوره في التحفيز والتوهين أكثر فعالية من البنود الإستراتيجية التي يوجد فيها من الوسع والأريحية ما يمكن التلاعب بآجالها وآمادها وبالتالي تكون محل مناورة وأخذ ورد.

وما يجري هو استدراج للمرسل إليه لينخرط في دور الفاعل من خلال تعليق تحقيق مطالبه الملحة بتحقيق بنود تصب في الهدف الرئيسي للمرسل وهي "تحقيق برنامج الإصلاح" باعتباره "خيارا للاستمرارية" ونقيضا لـ"برنامج التغيير الجذري" المضاد الذي يعتبر "خيارا للقطيعة". ولذلك نجد عقب توسيع الخطاب لهذا الجيب الإقناعي ورودا لرسالة "تتويجية" تتوجه

المنارة للاستشارات

لشريحة من المرسل إليه انخرطت بالفعل في تحقيق بند استعادة عافية الاقتصاد. وهي لمحة إقناعية عبر ضرب النموذج من أجل الدفع باتجاه الاقتداء والنسج على المنوال وهي خطوة "دعم الليرة السورية" (ص18). ففيها من التحفيز عبر تأطيرها بجهة "الواجب الوطني" ما يدرج المبادرين بها ضمن "رجال الواجب الوطني"، وهذا توسيع آخر لجبهة الفاعل المنفذ للبرنامج الرئيسي والمستجيب لأساليب التطويع الممارسة عليه من قبل المرسل. لكن هذا الفاعل "النموذجي" ليس في حقيقة أمره إلا "نسخة" من المرسل. فإذا أخذنا في الاعتبار طبيعة العلاقة بين المال والسلطة لم يتعسر ربط الفاعلين على المحورين باعتبارهما حليفين إن لم يكونا ممثلين للموقع العاملي نفسه، فليس في "الأنظمة الشمولية" هذه القسمة الناعمة و"الرومانسية" للمال والسلطة، وبالتالي نحن بإزاء وسائط إقناعية تتلاعب بتنويع ممثليها وهي في الحقيقة لاعب واحد بنسخ متعددة.

وترتيب بنود البرنامج ليس بريئا بل هو إستراتيجية إقناعية مرتبة، حيث يبدو المرسل وقد استنفذ كل وسائل استفراغ البرنامج المضاد من مبرراته وبنوده تماما كفعل "الأم الحريصة" على توبة أبنائها، فإذا أبى "العصاة"، حَقَّ على الجميع لومُهم وتبريرُ عقوبتهم وإشهارُ خطئهم بل خطيئتهم.

وهذا ما يستعرضه الخطاب حين يفصح: "الدولة تقوم بدورها من خلال الإصلاحات التي تحدثت عنها.. الدولة عليها أن تقدم الخدمات هناك تقصير هناك مظالم هناك إجراءات أضرت بالمواطنين لا بد من أن تقوم الدولة بإصلاح هذا الخلل.. هناك محاسبة أو ملاحقة المخربين الذين يقومون بعمليات الترويع والقتل والتخريب.. من واجب الدولة أن تطارد هؤلاء." (ص 20-21)

إن هذا الاستطراد في عرض المشروع-الرسالة كان يهدف إلى استبعاد "المخربين" (أي المضاد) من الانخراط في "الحل السياسي"، كيف وقد تم تأطيرهم ضمن "خانة التخريب" التي تحتمل حلين لا ثالث لهما:

- التوبة
- أو المواجهة

أما الحل السياسي فيبادر به المرسل ضمن خط متصل لا يعبأ بالظرف الطارئ إلا في "إطار استعجال المواعيد". أما نيات الإصلاح فقد كانت "مبيتة" بعيدا عن أي إحراج من "المتظاهرين" أو غيرهم. ولذلك كانت جميع الإضافات على مختلف المحاور تقع تحت عنوان "التعزيز" و"الترسيخ"، لأنها إضافات وجدت الحقل خصبا ومعدا والهيآت جاهزة.

المنارة للاستشارات

توسيع مفصل المرسل إليه: من الطبيعي إذن عودة الخطاب في نهاية المطاف إلى هذا المفصل حتى يكون التأطير النهائي والتحفيز الختامي ورسم حدود الدور المستجد للمرسل إليه كفاعل ضمن الخطاطة المرسومة: "أما بالنسبة للمواطنين.. للشعب فأول شيء أقول.. نحن نريد منهم دعم الإصلاح نريد منهم العمل على منع الفوضى.." (ص 21). هي وظيفة مزدوجة إذن: دعم ومنع، دعم برنامج المرسل ومنع برنامج المضاد. أي التحول من المتلقي السلبي للرسالة إلى أداء وظيفة فعلية هي المساعد والمضاد في آن معا. فإذا تعتّمت صورة الدعم أسعَفَنا الخطابُ بالتوضيح أن الدعم هو الوقوف مع "الجيش" كمنفذ أساسي للبرنامج "الإصلاحي"، والوقوف معه يعني "استدعاءه" وطلب "نجدته في كل مكان". هل يعني هذا أن البرنامج موكول في الحقيقة لفاعل واحد هو "الجيش"؟. وحتى توسيع مقطع المرسل إليه ليشمل فئة الشباب كان تحت عنوان "الجيش الإلكتروني": فالخلفية المهيمنة للمرسل عسكرية بحتة، والكل إما مساند للجيش أو نسخة أخرى عن وظيفة الجيش وباقي مفردات البرنامج ليست إلا "تزيينات" معنوية.

وضمن مقولة داخل/خارج يشير الخطاب إلى أن تنفيذ "البرنامج الإصلاحي" ليس ضرورة داخلية فقط، بل هو ضرورة "إقليمية" بما يحمل آفاقه إلى المحيط ويزيد في حشد المرسل إليه ويضخم حجم التحدي ويعيد ربط البرنامج المضاد بمرسل مضاد خارج الحدود في تأكيد ضمني على أن المواجهة الحقيقية ليست مع فواعل داخلية بل فواعل خارجية مما يعزز وسائل الإقناع الموظفة: "إنجاز الإصلاح والتطوير لا يمثل حاجة داخلية فقط بل هو ضروري وحيوي من أجل مواجهة تلك المخططات.. وبالتالي لا خيار لنا سوى النجاح في المشروع الداخلي لكي ننجح في مشروعنا الخارجي"(ص 23). وبرنامج هذا المضاد العابر للحدود يتمثل في الفتنة أي برنامج تفتيت وحدة الشعب (أي المرسل إليه)، والمطلوب هو مواجهته لأن المسألة وجودية. لكن الخطاب ينزلق إلى كشف الطرف المهدد بالفعل ألا وهو المرسل لا المرسل إليه، خاصة وهو يربط حرية الشعب بقوة الدولة: "فقوة الدولة من قوة الشعب.. وقوته من كرامته.. وكرامته من حريته.. وحريته من قوة دولته.. فليتعانق الشعب والدولة ولتتشابك أيادي الجيش والأمن والشرطة مع أيادي المواطنين لمنع الفتنة.. لحماية الوطن.. لرفعته" (ص 23) إنه منطق بؤرته "قوة الدولة" لا حرية الشعب، مما يعني أن خلاصة الخطاب كله آلت في النهاية إلى إثبات ما نهض لنقضه. فإذا كان المشروع الإصلاحي هدف إلى تخفيف "تغوّل الدولة"

المنارة للاستشارات

وبدأ إجرائيا ببعض القضايا "الملحة" مثل فصل الأمني عن المدني، وإخضاع ما كان موكولا للأمن والعسكر للرقابة القضائية والمدنية، ها هو يؤكد استراتيجيا أن حرية الشعب في "قوة دولته". والمطلوب هو تكيف المرسل إليه مع هذه الرؤية ليكون النموذج في المنطقة بما يعني توقا إلى تعدية التجربة "الإصلاحية" إلى نطاق الجوار الجغرافي وبالتالي توسيع نطاق التنفيذ ليشمل الخارج أيضا. مع أن الخطاب يلح في غمرة استنهاض المرسل إليه من خلال الخطاب المباشر "أنتم" على أن المهمة الأساسية المنجزة هي جعل قضية الإصلاح "قضية داخلية" بعيدة عن برامج الخارج و"مطامعه الجشعة" (ص 23)، وتلك صورة أخرى لتسرب التناقضات بين أصابع المرسل وهو يجتهد في إقناع متلقيه.

خلاصة

لقد انطلق التحليل من الخاصية اللغوية للخطاب بغية كشف قيمته التواصلية وقوته التأثيرية ووظف بعض الأدوات للتمكن من التقاط واقعة الخطاب السياسي وهي تناور وتطوع الأفكار والتصورات خاصة بعد الاستعانة بدورة التواصل وبخطاطة السرد استثمارا للأفق التلفظي كما اقترحه بعض منظري السيميائية في توجهاتها الأخيرة وهو ما يستجيب للطبيعة التطويعية في الخطاب السياسي.

واتضح أن مرسل الخطاب كان يمارس بالتلفظ سلطته: فهو بذات الخطاب يريد إنجاز التجاوز ويحدد المواقع للعوامل وممثليهم بناء على سلطة معرفية ضمنية تمثلت في ممارسة التأطير والتصنيف.

وبعد اختبار الفرضية أو النموذج التواصلي السردي تم استيعاب الخطاب-النص ضمن العناصر المكونة للنموذج بحيث بدا رغم تفصيلاته انتقالا بين تلك المكونات استعراضا أو توسيعا، مستغلا كل مرة وسائل مغايرة في تأطير تلك العناصر وتصنيفها وفق مقولات تصادر على مركزية المرسل وسلطته "السياسية" و"التلفظية". فالمرسل يستحوذ على وظيفة التقييم ويؤطر بها عوامل التواصل وفق مقولات متعددة كـ"الوطنية" و"البعض" و"الخطاب المباشر"، كما استخدم العاطفة في تذليل ما صعب من الملمات حتى تُستَوْعَب الأزمةُ كحالة مألوفة وليست وليدة الضغط الاحتجاجي.

ووفق مقولة الخارج والداخل وتقييمهما بالسلب والإيجاب يعتبر كل خارجي سلبيا ويؤطر أي علاقة للداخلي بالخارجي بمقولة "التخريب". ثم سحب ذلك التطويق على البرنامج المضاد من خلال مقولات إضافية

المنارة للاستشارات

كـ"التطرف" و"التكفير" مستبقيا موقع "الوسطية والاعتدال" لذاته ومستدعيا النموذج التاريخي لحصر المضاد في الزمان والمكان من جهة ولاستمداد مشروعية المواجهة وتبريرها من جهة ثانية. والهدف الخفي كان حشد مكونات المرسل إليه الباقية ضمن فواعل برنامج المرسل.

وفي خضم ذلك لم يستنكف المرسل من إجراء تقييم للذات يستفرغ به حجج المضاد، فيغطي من خلال إدانة الذات على برنامج التغيير الجذري لصالح ترميم الواقع دون المساس بجوهره. وفي هذا الإطار استحضر ملف الفساد ليقوم بالدورين معا: دور الإدانة الذاتية ودور التغطية على مطلب التغيير وهو حجاج مقنع لصالح الاستمرارية والتخويف من المضاد. كما لم تخف على آليات التحليل عملية ترتيب تناول العناصر والعودة إلى توسيعها والدور الإقناعي والترسيخي الذي تمارسه بشكل ناعم.

وإجمالا، مارس الخطاب السياسي تلاعبا خفيا بالخطاطة التواصلية التي هي أساس بنائه. فمن جهة، هو ينطلق من مرسله تجاه متلقيه وفق منطق سردي يعتبر المتلقي هو مصدر التوجيه و"منبع السلطة"، ولكنه في الخفاء يمارس السلطة بكل عنفها وهو يؤطر كل أطراف التواصل لتنخرط في برنامجه ورؤيته. بما يعني أن ممارسة الخطاب في حد ذاتها ليست إلا مناسبة لترسيخ مشروعية مفروضة "بحكم الواقع" عوض أن يكون الخطاب السياسي مناسبة للمرسل لاستمداد الشرعية عبر عرض حصيلة الإنجاز ومن ثم الخضوع لحكم "المتلقي-القاضي"[16].

وبالمناسبة ذاتها ينتقل المرسل إليه من وضعية المستفيد والمُتوِّج إلى وضعية الفاعل الثانوي في برنامج المرسل. فالخطاطة التواصلية تتعرض في الخطاب السياسي إلى تلاعب مقصود هدفه استيعاب البرامج المضادة ضمن الإطار "الرسمي" سواء بالإدماج فيصبح الآخر جزءا مكملا للبرنامج الأساسي أو بالاستبعاد فتغدو برامج الآخر هي برامج الهامش والطرف أو "التطرف" مما يستدعي حشد جميع الأطراف لمواجهتها.

إن كل هذه العمليات ما كان لها أن تتم لولا إستراتيجية التأطير والتصنيف وهما وسيلتا الخطاب عموما والسياسي خصوصا في استفراغ خطاب الآخر المضاد لتخدم برنامجه الذاتي، وكذلك تحويل المتلقي المضاد أي أنصار البرامج المضادة إلى تلقي البرنامج الذاتي عبر وصم البرنامج المضاد بمقولات "التخريب" و"الإرهاب" و"التخلف". والتأطير والتصنيف ليسا في نهاية الأمر غير الممارسة الخفية للسلطة، في بعدها الفكري والإيديولوجي. باعتبارهما الطريق الحتمي لاستمداد المشروعية في ظل تغييب دور المتلقي-

المنارة للاستشارات

القاضي. فيصبح الخطاب التأطيري هو الرؤية التي يتم في ظلها تنفيذ البرنامج الذاتي عوض أن تكون تلك الرؤية مستلهمة من المتلقي صاحب السلطة الحقيقية. بكلمة واحدة: إن المرسل يخاطب ذاته، فهو لا يعرض شيئا للتقييم بل يستدعي المتلقين للاشتغال وفق رؤيته وخطته.

الهوامش:

1- محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، إفريقيا الشرق، لبنان، المغرب، ط2، 2002، ص 21.

2- يقترح كورتيس ثنائية متلفظ / متلفظ له عوضا عن المرسل /المرسل إليه التي يقترحها جاكبسون والسبب توظيف هذه الثنائية داخل سردية الملفوظ. ولأن تحليلنا هذا يقع في مستوى التلفظ مطبقا عليه عناصر الملفوظ فقد استخدم ثنائية جاكبسون لتشمل الموقع التواصلي والموقع السردي كليهما، ينظر: Joseph Courtès, Analyse Sémiotique du Discours, Hachette, paris, 1991, 249 p.

3- نص خطاب الرئيس بشار الأسد الثالث بعد اندلاع الثورة السورية (23 صفحة)، 20 يونيو، 2011، وكالة الأنباء السورية "سانا"

4-faire -croire

5-Joseph Courtès, du lisible au visible, De Boeck Université, bruxelles, 1995, p 123 et suite, et Analyse Sémiotique du Discours, Hachette, paris, 1991, p 247.

6 -Hammad Manar, . L'énonciation : procès et système. In: Langages, 18e année, n° 70. Juin 83. P39.

7 -Joseph Courtès, Analyse Sémiotique du Discours, Hachette, paris, 1991, p 253.

8- (passions): من الممكن تتبع هذا البعد الأهوائي، وتجاوز الملاحظات الجزئية كما تمت في التحليل إلى رسم معالم برنامج تام له وفق ما توصلت إليه النظرية السيميائية عند قريماس خاصة في مؤلفه المشترك مع فونتانيه: Sémiotique des passions, Seuil, 1991 خاصة في فصل ابستيمولوجيا الإهواء من ص 21 إلى ص110

9- نظرية أفعال اللغة: الأفعال الإنجازية وهي هنا بالمنظور السيميائي الذي ينظر له كورتيس في المرجع المذكور آنفا (Analyse Sémiotique du Discours) ص 246، ويحيل فيه على دونيس

المنارة للاستشارات

برتراند خاصة مصطلحه (praxis énonciative) ضمن كتابه: Précis de Sémiotique littéraire, Nathan, 2000 في فصل "الخطاب والتلفظ" ص 54 وكذلك على أوزوالد ديكرو وكتابه (Le Dire et le Dit) "القول والمقول".

10- (modalités): ما يوجه دلالة الأفعال، وقد اهتم بها قريماس بشكل بالغ خاصة في كتابه: (DU SENS ll, Seuil, 1983) في فصل "من أجل نظرية للجهات"، ص 67- ص 102.

11- recatégorisation أي إعادة التصنيف وهي من آليات التحليل السيميائي وفق المقولات الدلالية.

12- amplification "أي توسيع بعض مفاصل النص" وهي من آليات تطور النصوص ونموها.

13- (ancrage): هي إحدى أدوات التحليل التي يكشف بها توظيف الخطاب للمعطيات وترتيبها لإيصال قناعات وإبطال أخرى وهي موظفة مع الأدوات الأخرى في دراسة قريماس المشهورة: Maupassant, la sémiotique du texte, seuil, 1976

14- auto-sanction: حين يمارس العامل تقييم ذاته دون الرجوع إلى منظومة قيم مقررة. بما يعد استحواذا على سلطة التقييم.

15- الخطاطة الأساسية للتواصل تعطي هذا الحق للمرسل، فهو الذي يطوع وهو الذي يكلف وهو الذي يقيم ويتوج. لكن في حالة الخطاب السياسي حين يكون المرسل في موقع متلفظ الخطاب لا يعني كونه في موقع المرسل – المُتوِّج: يجب الفصل هنا بين موقعين: موقع المخاطِب وموقع المحاسب. حيث ينتقل المرسل إليه إلى شغل الموقع الثاني، وهنا يمارس الخطاب النص لعبة التعمية على ضرورة هذا الفصل ويقوم بشغل الموقعين بما يعني أنه مصدر السلطة الوحيد في حين أن المرسل إليه هو مصدر السلطة أي صاحب وظيفة التتويج والمحاسبة.

16 -récepteur-judicateur

المنارة للاستشارات